الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.2

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
23 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سباستيانو كاردي (الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

بيان افتتاحي أدلى به الرئيس

بيان أدلى به الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

كلمة رئيسية أدلت بها السيدة جانيت غرنيك، أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك ومديرة مركز دراسات الدخل للبيانات عبر الوطنية بلكسمبرغ (LIS Cross-National Data Center) عن موضوع ”معدلات اللامساواة المرتفعة والمتزايدة: الأسباب والعواقب“

تنظيم الأعمال

مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

241114 111114 14-62179X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

بيان افتتاحي أدلى به الرئيس

١ - الرئيس: قال إن العالم، مع دخول التنمية مرحلة جديدة، يواجه تحديات عالمية هائلة، من قبيل تغير المناخ وفيروس الإيبولا وارتفاع معدل البطالة. ويمكن أن يتسبب تفشي فيروس الإيبولا مؤخراً في تهديد المكاسب التي تحققت في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يبين الحاجة إلى اتخاذ إجراء عالمي. وقد اتخذت الأمم المتحدة إجراءات عاجلة لمكافحة انتشار فيروس الإيبولا، ولكن من الأهمية بمكان أن تسهم جميع الدول والمنظمات المعنية هي الأخرى.

٢ - وأضاف قائلاً إن العالم لديه فرصة واحدة أخيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول موعدها النهائي ولوضع خطة جديدة للتنمية. ويجب على سبيل الأولوية القصوى مداومة التقدم في مجال التنمية والإسراع بخطى هذا التقدم رغماً عن أي تهديدات جديدة ومستمرة، وكفالة الانتقال الناجح إلى خطة تحوُّلية عالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واللجنة الثانية في وضع يؤهلها للقيام بذلك، حيث إن جدول أعمالها يشمل غالبية القضايا الإنمائية الرئيسية. ومن هذا المنطلق، تصبح الدورة الحالية للجمعية العامة ذات أهمية محورية.

٣ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، قال إن النتائج التي تمخضت عنها الحوارات المنظمة بشأن إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا الجارية بين الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والجمعية العامة، تشكل أمثلة للتعاون في سبيل بلوغ أهداف مشتركة وهي بمثابة بوصلة لتوجيه العمل المقبل. ويجب أن تتناول أي مناقشات في المستقبل ضرورة توافر سبل ملائمة للتنفيذ وإقامة شراكة عالمية معززة شاملة للجميع لأغراض التنمية.

٤ - واسترسل قائلاً إن العولمة والتحضر السريع وتغير المناخ عوامل بيَّنَت أن التحديات والمخاطر في مجال التنمية مترابطة ومتواصلة بين الأجيال وشاملة بدرجة كبيرة؛ فإن أي قرارات متعلقة بالسياسات العامة تُتَّخَذ في مجال ما يمكنها أن تعزز أو أن تثبط النتائج المحققة في مجالات أخرى. ويجب أن تشق اللجنة الثانية طريقاً جديداً في إيجاد روابط بين الأبعاد المختلفة لخيارات السياسات العامة. ويجب تطوير أدوات جديدة لإعمال سياسات فعالة للاقتصاد الكلي حتى تصبح بمثابة عوامل مضاعفة للنمو والإدماج الاجتماعي والإدارة المسؤولة للموارد المحدودة. وتعدّ سندات الأثر الاجتماعي وسندات الأثر الإنمائي إحدى الوسائل المستخدمة لتحفيز سبل التمويل الجديدة للتنمية المستدامة.

٥ - وأشار إلى ضرورة عمل المزيد لربط العمل المعياري بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. وينبغي أن تكون أي شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية محددة، وأن تشمل مختلف أشكال التعاون. وينبغي أيضاً تركيز الاهتمام على مشاكل البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وستمثل الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك الدورة العشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقدها في ليما، فرصاً رئيسية لاختراق مجالات جديدة وإرسال رسالة قوية.

٦ - واسترسل قائلاً إنه يأمل أن يبذل أعضاء اللجنة كل جهد ممكن لتفادي الازدواجية في العمل خلال الدورة الحالية، وأن يأتوا بنهج وأفكار جديدة في مداولات اللجنة. وينبغي أيضاً أن تستمر اللجنة في تحسين أساليب عملها.

بيان أدلى به الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٧ - السيد غاس (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أدلى ببيان باسم السيد وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقال إن العالم رغم ما شهده من نمو اقتصادي متواضع، فهو يشهد أيضاً زيادة في مستويات التفاوت والمرض والتراعات والآثار الناجمة عن تغير المناخ. وبالرغم مما تحقق من توسع اقتصادي متوسط على الصعيد العالمي ككل، ما زالت هناك فروق كبرى بين الاقتصادات الوطنية. وكان من المنتظر أن تسهم البلدان النامية مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي العالمي المتوقع كما ورد في منشور ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم'' لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. غير أن معدلات النمو فيها كانت أقل بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي ما زالت تواجه تحديات عديدة. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تُبذَل جهود لتعزيز فعالية تنسيق السياسات الدولية؛ وتحفيز معدلات الطلب ومعدلات نمو الإنتاجية على الصعيد العالمي، مع مراعاة ما يترتب على هذا النمو من آثار بيئية؛ وتعزيز إقامة مجتمعات تنعم بالأمن والاستقرار.

٨ - ومضى يقول إن معدل البطالة ما زال مرتفعاً في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، كما أن التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها عولج بشكل غير متساو. وما زال إطار عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر مهماً؛ ويجب على البلدان أن تستثمر ما يكفي من الموارد لأغراض مكافحة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمنصف والشامل للجميع، مع التركيز على إيجاد فرص العمل، والحد من التفاوت، وإتاحة الفرص على قدم المساواة. وحتى يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تستثمر البلدان في مجالات الزراعة، والرعاية الصحية، وإمكانية الحصول على القروض، مع توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

٩ - وأضاف قائلاً إن السياسات العامة بحاجة إلى إصلاح لتقليل مخاطر حدوث أزمة مالية أخرى، جزئياً عن طريق طرح حوافز للاستثمار الطويل الأجل في مجال التنمية المستدامة. وستتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رصد تنفيذ الإجراءات الواردة في وثيقة ''مسار ساموا'' - وهي الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية - التي بيَّنَت أن القضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية قضايا عالمية في طابعها. وأهداف التنمية المستدامة، وهي أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية، ستتطلب توفير الطاقة المستدامة للجميع، والحد من التفاوت في العالم وإرساء أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، والتصدي في الوقت نفسه لمسألة تغير المناخ والآثار المترتبة عليه في المحيطات والغابات في العالم.

١٠ - واستطرد يقول إن تقدماً ملموساً أحرز في إدراج المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والمهاجرين وحركة العمال في خطة التنمية. وفي الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي أجري في عام ٢٠١٣، اعترفت الجمعية العامة بمساهمة الهجرة الدولية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - واسترسل قائلاً إن وجود إطار فعال للرصد والاستعراض وإقامة شراكة معززة لأغراض التنمية العالمية لازمان لضمان نجاح خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في التوصل إلى إطار شامل للتمويل بغرض تعزيز وسائل التنفيذ، وفي إقامة شراكة عالمية لأغراض التنمية. وقال إن المجتمع الدولي ينتظر أن يتمخض المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عن وثيقة ختامية تتسم بالطموح. ويعتقد السيد وو هونغبو، الذي عُيِّن في منصب الأمين العام للمؤتمر، أن اللجنة الثانية تستطيع المساعدة في

الإعداد للمؤتمر، بسبل من بينها عقد مناسبات خاصة متصلة بالموضوع، كما يعتقد أن اللجان الإقليمية بإمكانها أن تسهم مساهمة قيمة.

١٢ - وقال إن اللجنة تقدم أيضاً، من خلال تنمية القدرات، روابط تنفيذية بين السياسات والأطر المعيارية العالمية وبين السياسات والاستراتيجيات الوطنية. ويأخذ السيد وو هونغبو في اعتباره، بوصفه مدير حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، التحديات التي تطرحها أي خطة تحوُّلية لما بعد عام ٢٠١٥، ومن ثم قام بتضييق نطاق تركيز الشريحة العاشرة لتشمل تعزيز جمع الإحصاءات والبيانات، والسياسات القائمة على الأدلة، وأنشطة الرصد. إلا أن بلداناً كثيرة ليس لديها نظم جيدة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مما يؤدي بالتالي إلى عدم توافر الإحصاءات المتعلقة بالخصوبة ومعدلات الاعتلال والوفيات في كثير من الأحيان. وستحتاج بلدان كثيرة إلى دعم من أجل بناء نظم إحصائية وطنية فعالة. ومن ثم أولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأولوية لتحسين جمع البيانات وهي تؤيد فريق الخبراء الاستشاريين المستقل الخاص بالأمين العام المعني بثورة البيانات من أجل التنمية.

١٣ - ومضى يقول إن النجاح الذي حققته الجلسة الموضوعية الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المتعلق بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه قد برهن على التزام العالم بحل القضايا المعقدة. وحث الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز روح الالتزام المذكورة.

كلمة رئيسية أدلت بها السيدة جانيت غرنيك، أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك ومديرة مركز دراسات الدخل للبيانات عبر الوطنية بلكسمبرغ (**LIS Cross-National Data Center**) عن موضوع ''معدلات اللامساواة المرتفعة والمتزايدة: الأسباب والعواقب''.

١٤ - السيدة غرنيك (أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك ومديرة مركز دراسات الدخل للبيانات عبر الوطنية بلكسمبرغ): أدلت ببيان مصحوب بعرض بالشرائح الرقمية، فقالت إن اهتماماً غير مسبوق انصب خلال السنوات الثلاث الماضية على معدلات اللامساواة المرتفعة والمتزايدة في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، مما حفز إجراء بحوث العلوم الاجتماعية والتغطية الصحفية الاجتماعية وأثَّر على السياسات الانتخابية المحلية، مثل انتخاب عمدة مدينة نيويورك الجديد استناداً إلى وعده بالحد من عدم المساواة. وأثارت مجموعة من العوامل مناقشة على الصعيد الدولي بشأن عدم المساواة، شملت الأزمة المالية العالمية، والكساد الكبير، وجهود الإنعاش الجارية، وحركات الاعتصامات، وبحوثاً أكاديمية جديدة، وتغطيات صحفية حية.

١٥ - وأردفت قائلة إن المهمة الرئيسية لمحفوظات البيانات بمركز دراسات الدخل بلكسمبرغ هي تمكين إجراء بحوث مقارنة عبر وطنية عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها مستويات التفاوت، والعوامل المؤسسية التي شكلت تلك النتائج. ويتولى مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ — وله مكتب فرعي بمركز الدراسات العالية بجامعة مدينة نيويورك — الحصول على مجموعات البيانات ومواءمتها (عادة في شكل دراسات استقصائية للأسر المعيشية)، بما يمكن من إجراء بحوث متعمقة على البيانات الوطنية. وكانت المنظمة قد قدمت إسهامات في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين

وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

١٦ - وقالت إن مركز دراسات الدخل بلكمسبرغ بدأ قبل ٣٠ عاماً كتحالف يضم سبعة من البلدان الغنية، إلا أنه توسع مؤخراً ليشمل بلداناً من الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وهو حالياً يمثل بيانات مستقاة من حوالي ٥٠ بلداً بما يشكل ٦٢ في المائة من سكان العالم و ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. غير أن قاعدة بيانات المركز ما زالت تفتقر إلى بيانات من بلدان كثيرة، وهي لا تمثل أياً من البلدان المنخفضة الدخل، ويرجع ذلك جزئياً لأن الدخل يعدّ مؤشراً له دلالة أقل من أنماط الاستهلاك في هذه البلدان، كما أن المواءمة بين المؤشرين مسألة صعبة. وإضافة إلى ذلك، لم تتوافر البيانات المتعلقة ببلدان كثيرة بسبب موانع وطنية أو قانونية أو إدارية. وتسبب كذلك ضيق الموارد في عدم إمكانية بناء مستودع للبيانات من جميع أنحاء العالم. وتعذر انضمام معدّي البيانات في بلدان كثيرة إلى المشروع لعدم توافر عدد كاف من الموظفين.

١٧ - ومضت تقول إن اللامساواة في البلدان الغنية يترتب عليها تداعيات خارج تلك المجموعة الفرعية من العالم، ويجدر بالبلدان ذات الدخل المنخفض أن تتعلم من الدروس المستفادة العابرة للحدود الوطنية المستقاة من البلدان المرتفعة الدخل، الإيجابي منها والسلبي على حد سواء. وبالرغم من اشتمال مسألة اللامساواة على مجموعة هائلة من الظروف والنتائج، فإن العرض الذي تقدمه سيركز على التفاوت في الدخل داخل البلدان الغنية. وذكرت أن معامل جيني للدخل بعد استقطاع الضرائب يتباين تبايناً كبيراً فيما بين ٣٢ بلداً، حيث يتراوح بين ٠,٢٤ في السويد و ٠,٥٩ في جنوب أفريقيا. ووجهت الانتباه إلى التكتلات القطرية، وكان أكثرها تفاوتاً البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، وأكثرها تمتعاً بالمساواة البلدان الواقعة في منطقة سكندينافيا. واتسمت اقتصادات السوق الحرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأعلى قدر من التفاوت على مستوى البلدان المرتفعة الدخل، مما يشير إلى أن المؤسسات على المستوى الوطني لها أثر بالغ الأهمية على درجة اللامساواة.

١٨ - واستطردت تقول إن دراسة استقصائية أجريت على معامل جيني في ١٠ بلدان بينت اتجاهاً عاماً ينحو إلى المزيد من التفاوت، وإن صارت درجة التفاوت ترتفع وتنخفض عند نقاط مختلفة. وأكدت الاتجاهات التي أفادت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقاريرها هذه النتائج، حيث شهد ثلثا البلدان التابعة للمنظمة زيادة في درجات التفاوت. وفي البلدان الغنية، كانت المكاسب التي حققتها الأسر المعيشية الغنية مسؤولة عن ذلك إلى حد كبير. وفي الولايات المتحدة وألمانيا، بالرغم من الاتجاه التصاعدي العام، حدث انخفاض في مستوى التفاوت خلال فترة الانكماش الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، حيث شُهِد انخفاض في أعلى فئة وأقل فئة من طيف الدخل. ووفقاً لإفادات مكتب تعداد السكان بالولايات المتحدة، ارتفعت مستويات التفاوت مرة أخرى في عام ٢٠١٠، حيث استند انتعاش الدخل إلى رأس المال في الفئة العليا من طيف الدخل.

١٩ - واسترسلت قائلة إن مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ رغم أنه لم يتمكن بعد من تتبع ما طرأ من تغيير على مر الزمن في ما يتعلق بمجموعات بيانات البلدان المتوسطة، فقد لاحظ الدارسون أن مستويات التفاوت آخذة في الانخفاض في أمريكا اللاتينية. وفقاً لإفادات أستاذة علم الاقتصاد، نورا لوستيغ، تراجع معامل جيني في ١٦ من أصل ١٧ بلداً أجريت عليه دراسة من بلدان أمريكا اللاتينية. وكان لذلك التراجع شقان هما: انخفاض التفاوت في الأجور

وتصاعد التحويلات الحكومية. وسُجِّل نمو في الدخل وفي الإنفاق على حد سواء عند مستوى الفئة السفلى.

٢٠ - وقالت إن التزايد في مستوى التفاوت في البلدان الغنية يهدد باضمحلال الطبقة المتوسطة. ففي ١٠ بلدان مرتفعة الدخل أجريت عليها دراسة، شُهِد في جميعها النمط السائد بتقلص الطبقة المتوسطة. غير أن وجود طبقة متوسطة قوية ومستقرة أمر بالغ الأهمية، وذلك لأن النجاح الاقتصادي للطبقة المتوسطة، حسبما أفاد أنطونيو إستاكي ودالي لايزيغر، يُنظَر إليه في كثير من الأحيان كمترادف لمكاسب الرفاهية في المجتمعات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ويوجد توافق متزايد في الآراء على أن اضمحلال الطبقة الوسطى ستترتب عليه مشاكل معقدة، بعضها لم يتضح بعد بشكل كامل.

٢١ - وأردفت قائلة إن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي يستخدمها مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ، لأسباب فنية، ليست ملائمة تماماً لعمل تحليلات للمستويات العليا من طيف الدخل. وقد وُضِع نهج استناداً إلى ''قاعدة بيانات أعلى الدخول في العالم'' بغرض تقييم الاتجاهات في حصة الدخل التي تستحوذ عليها نسبة الـ ١ في المائة الأعلى دخلاً. وخلال العقود الثلاثة الماضية، ارتفعت حصة الـ ١ في المائة الأغنى في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية، لتستحوذ هذه الفئة بذلك على حصة أكبر من غيرها من النمو الإجمالي للدخل. وقللت الإصلاحات الضريبية كذلك من معدلات ضريبة الدخل الشخصي في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية. ورغم أن الأزمة المالية أوقفت مؤقتاً الاتجاه التصاعدي، فإنها لم تلغ الزيادات السابقة في مستويات الدخل عند المستوى الأعلى. وقد أثار الاقتصادي توماس بيكيتي مؤلف منشور رؤوس الأموال في القرن الحادي والعشرين (Capital in the Twenty-First Century) جدلاً دولياً عن سبل وقف هذا الاتجاه، حيث طَرَح اقتراح بإنشاء ضريبة عالمية على الثروة. ورغم اتفاق الآراء على أن هذه الضريبة من شأنها أن تبطئ الفئة العليا الجامحة، فقد رئي أن جدواها السياسية محدودة للغاية.

٢٢ - ومضت تقول إن هناك أسباباً كثيرة متزامنة مفرطة في المحددات في كثير من الأحيان لارتفاع معدلات التفاوت وتزايدها. وتشمل العوامل الرئيسية العولمة؛ والأهمية المتزايدة للمهارات التقنية؛ وانتشار عملية الأمولة؛ وتلاشي معايير الأجور والتعويضات العالية المتزايدة لذوي الأجور العالية من خلال الأسهم وخيارات شراء الأسهم؛ وضعف الحماية للعاملين ذوي الأجور المنخفضة؛ والتغيير في هياكل الأسر المعيشية وظهور الأسر المعيشية القائمة على عائل بالغ واحد؛ وتناقص سياسات إعادة توزيع الثروة وضعفها مما قلل من التفاوت القائم على آليات السوق. ووفقاً لما ذكرته منظمة التعاون والتنمية، فقد تسبب انخفاض معدلات الضرائب على فئة الدخل العليا في زيادة مستوى التفاوت، ولا سيما في الولايات المتحدة.

٢٣ - وقالت إن هناك قوة مضادة واحدة على الأقل، رغم ذلك، هي تزايد ارتباط المرأة بسوق العمل. وعلى الرغم من أن الخطاب العام، ولا سيما في الولايات المتحدة، احتج بأن ارتفاع عمالة المرأة أحد القوى المسببة للتفاوت، فإن العكس صحيح. فقد ساعدت مساهمات المرأة في دخل الأسر المعيشية على تخفيف حدة التفاوت في الدخل، وذلك لأن إسهاماتها رفعت الفئة السفلى إلى أعلى، أكثر من دفعها للفئة العليا إلى فوق.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن ارتفاع معدلات التفاوت تثير شواغل رئيسية بشأن الإنصاف والعدل. فمن المنظور المعياري، يعد التفاوت الشديد غير مقبول جوهرياً. غير أن التفاوت أيضاً يمثل مشكلة لأنه يرتبط بأمور ويكون أحياناً سبباً فيها، ومنها: انخفاض الدخل، وتناقص الرفاه لدى الفئة

السفلى؛ وتزايد الفقر؛ وتراجع الحراك الاقتصادي؛ وضعف النمو الاقتصادي، إذ لا يستطيع الأغنياء أن يستهلكوا إلا كماً هذا مقداره. وافترض ريتشارد ويلكنسون، مؤلف *The Spirit Level*، أن وجود تفاوتات ضخمة في الدخل داخل بلد ما له آثار ضارة مادية ونفسية على الصحة وعلى معدل وفيات الأطفال الرضع، وعلى معدلات السجناء، والتماسك الاجتماعي، ومجموعة من العوامل الأخرى. وبالمثل، لاحظ علماء السياسة وعلماء الاجتماع أن التفاوت له آثار ضارة على العمليات السياسية، حيث يصبح المسؤولون المنتخبون أكثر تجاوبا مع ناخبيهم الأكثر ثراء. وقد دفع اقتصاديون، مثل ستيغليتز ورايش، بأن الديمقراطية تتعرض للخطر بسبب اللامساواة.

٢٥ - وأشارت إلى أن الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها عن طريق زيادة النمو وليس مجرد تحسين التوزيع، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ. واقتبست عبارة قالها الأمين العام بشأن ضرورة ''اتخاذ خطوات عملية لإزالة هذا الحاجز الهائل القائم في سبيل التنمية والكرامة الإنسانية''، وكررت قول الأمين العام السابق كوفي أنان إن المعرفة قوة والمعلومات محرِّرة، فطرحت اقتراحاً مفاده أن البيانات يمكنها أن تدفع عجلة التقدم فيما يتعلق بمسألة التفاوت.

٢٦ - ومضت تقول إن تعزيز القدرات في مجال البيانات لازم لدفع عجلة التنمية المستدامة والحد من التفاوت. ويلزم تحقيق تطورات نظرية وتقنية حتى يتسنى تحسين القدرة على تحديد أوجه التفاوت ومقارنتها بشكل ذي دلالة عبر البلدان والمناطق. وثمة أهمية أيضاً لتوافر المزيد من البيانات وتحسين جودة البيانات وزيادة البيانات التفصيلية المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ومستويات المعيشة. وشددت على ضرورة توافر المزيد من البيانات المصنفة بحسب الأصل الإثني والعرق والموقع الجغرافي وهيكل الأسرة والإعاقة والنوع الجنساني والطبقة والطائفة الاجتماعية؛ وتوحيد البيانات عبر البلدان وعلى مر الزمن؛ وتحسين توقيت تجهيز البيانات وإصدارها؛ وتقليل القيود القانونية والإدارية المفروضة على تبادل البيانات فيما وراء الحدود الوطنية. ويلزم توافر المزيد من الموارد للمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من معدّي البيانات، بغرض دعم المشاريع التي تتولى جمع البيانات ومواءمتها، وإتاحة البيانات والتحليلات للعاملين بالسياسة ومقرري السياسات والناشطين.

٢٧ - السيد تورينغتون (غيانا): أعرب عن خيبة أمله لعدم تمثيل بيانات البلدان المنخفضة الدخل تمثيلاً جيداً في العرض. وسأل عن الاتجاه الذي ينبغي سلوكه لفهم مدى التفاوت بين البلدان لا داخل البلدان. وتساءل، بما أن بلداناً معينة شهدت ارتفاعاً أقل في مستوى التفاوت عن غيرها، عن النهوج والسياسات المجدية والناجحة التي اتُّبِعَت في تلك البلدان لكفالة عدم ارتفاع التفاوت إلى مستويات خارجة عن السيطرة؟

٢٨ - السيدة ليفا روش (غواتيمالا): أشارت إلى الغاية ١ من الهدف ١٠ المقترح في الوثيقة الختامية التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، فسألت عن السبل التي يمكن بها لمركز دراسات الدخل بلكسمبرغ المساعدة في قياس مشاكل الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام أدوات أخرى بخلاف الناتج المحلي الإجمالي.

٢٩ - السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه يتساءل ما إذا كانت الصلة بين التفاوت والفقر ليست مسألة أيهما أولاً الدجاجة أم البيضة، وما إذا كان ينبغي الحد من التفاوت أولاً من أجل الحصول على مجتمع

اقتصادي قادر على البقاء، أم إنه ينبغي إقامة اقتصاد قوي ليكون نقطة الانطلاق لبلوغ هدف الحد من التفاوت.

٣٠ - السيدة غرنيك (أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك ومديرة مركز دراسات الدخل للبيانات عبر الوطنية بلكسمبرغ): ردت على ممثل غيانا، فقالت إن مستويات التفاوت رغم تزايدها داخل البلدان، فإن التفاوت على الصعيد العالمي، من باب المفارقة، آخذ في التناقص بعدة أشكال، ويعزى ذلك جزئياً إلى التنمية الاقتصادية الملحوظة في الهند والصين المكتظتين بالسكان. و لم يُلاحَظ اضمحلال الطبقة المتوسطة على الصعيد العالمي، بل في البلدان الغنية فقط. وقد طرح برانكو ميلانوفيتش من مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ وجهة نظر، وإن لم تكن مقبولة على نطاق واسع من الناحية السياسية، مفادها أن بالإمكان زيادة الحد من التفاوت على الصعيد العالمي من خلال إجراء عمليات هجرة منتظمة واسعة النطاق.

٣١ - واسترسلت قائلة إن من المعروف جيداً نسبياً أي التدابير الاجتماعية والاقتصادية تحد من التفاوت. وتشمل العوامل الحمائية المقررة في البلدان الغنية وجود حد أدنى مرتفع للأجور، وسياسات لتنشيط توظيف العاطلين واتفاقات جماعية قوية بين أرباب العمل وممثلي العاملين، وكذلك برامج لإعادة توزيع الضرائب والتحويلات. وذُكِرَت ألمانيا كمثال على سبيل العِبرة؛ حيث أدى تحولها تجاه إزالة القيود المفروضة على سوق العمل إلى ارتفاع شديد في مستوى التفاوت.

٣٢ - وقالت إنها تتفق مع ممثل غواتيمالا أن الدخل ما هو إلا مؤشر واحد من مؤشرات الرفاه العام. وجار بذل محاولات لإدراج المساواة، والاستدامة، وحماية المناخ، والعمل غير المدفوع الأجر، لاستكمال الصورة. ويعمل مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ على زيادة عدد المؤشرات المتعددة الأبعاد، بما فيها الصحة والحرمان المادي.

٣٣ - وردت على ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقالت إنها تتفق معه على أن الفرق بين الفقر وعدم المساواة مسألة حيوية، وأن ضحايا عدم المساواة ليسوا بالضرورة ضحايا الفقر. غير أنه لا يوجد داع لفصل الانتعاش الاقتصادي عن تقليل مستوى التفاوت، أو انتظار النمو الاقتصادي والرخاء حتى يتحققا قبل الشروع في معالجة مسألة عدم المساواة، لأن المسألتين تسيران جنباً إلى جنب.

٣٤ - السيد هرليهي (أيرلندا): أشار إلى أن مسألة بناء القدرات لأغراض رصد البيانات، فسأل عن الطرائق التي يتبعها مركز دراسات الدخل بلكسمبرغ في تقييم وتقدير البيانات التي يجمعها. وأشار إلى أن تحليلات الأمم المتحدة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بيَّنَت أن الدراسات الاستقصائية غير مكتملة و لم تتطرق إلى الأبعاد الجنسانية بشكل صحيح.

٣٥ - السيد فيرامي (جمهورية إيران الإسلامية): استفسر عن الوسائل الملائمة للتصدي لعوامل العولمة، وعن الحاجة إلى المزيد من المهارات التقنية، ومسألة الأمولة، وتغيير معايير الأجور في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تسعى إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٣٦ - السيد غونشيغ (منغوليا): قال إن التحديات الجغرافية لها تأثير قوي على مستوى التفاوت. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد أن يُنظَر في التحديات الخاصة تحديداً بالبلدان النامية غير الساحلية.

٣٧ - السيد دينيس (ليبريا): تساءل عما إذا كان بزوغ ثورة البيانات سيؤثر في النمو بصفة عامة، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً. وقال إن وفده يعتقد أن الفقر إذا عولج بشكل ملائم، سيتسنى حل مشاكل انعدام المساواة.

٣٨ - السيدة غرنيك (أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك ومديرة مركز دراسات الدخل للبيانات عبر الوطنية بلكسمبرغ): ردت على ممثل أيرلندا، فأشارت إلى أن كثرة من مجموعات البيانات تحاول أن تضيف بُعْدَي العمل غير المدفوع الأجر والعمل المترلي غير المذكورين حالياً في الدراسات الاستقصائية للدخل. غير أن المركز يعتمد على تجمُّع دولي من مقدمي البيانات، ومجموعات البيانات ليست كلها مؤكدة وجاهزة للمواءمة، ويتعين على المركز أن يتحقق من كل مجموعة بتمعُّن وأن يوجِّه أسئلة إلى مقدمي البيانات.

٣٩ - وردّاً على ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وليبريا ومنغوليا، أضافت قائلة إن البيانات والبحوث المتعلقة بعدم المساواة تشير إلى أن غالبية الحلول تخص كل بلد بعينه، وإن ظلت هناك بضعة دروس يمكن الاستفادة منها عبر البلدان. ورغم أن العولمة ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم، فقد اختبرت بلدان كثيرة تعرضت لنفس القوى نتائج مختلفة فيما يتعلق بمستويات التفاوت. ويتضح أن المؤسسات الوطنية داخل البلدان أساسية لتنظيم أسواق العمل، ولتعزيز صوت العمال وإعادة توزيع الثروة. وما يثير الإحباط بصفة خاصة في الولايات المتحدة، وهي بلد ثري ثراءً فاحشاً وبه تفاوت هائل، هو أنها تملك الإطار المؤسسي اللازم للتحرك صوب الحد من التفاوت، إلا أنها ببساطة تفتقر إلى الإرادة السياسية للقيام بذلك.

٤٠ - السيد مبودج (السنغال): لاحظ أنه لا يوجد حالياً مقياس عام لمستويات التفاوت. وسأل عما إذا كان تحديد الاتجاه المتصاعد لمستويات التفاوت باستخدام معامل جيني قد استند إلى مجموعة مؤشرات مختلفة، من بينها الدخل والعمالة والاستهلاك، أم أنه استند إلى الدخل فقط.

٤١ - السيدة غرنيك (أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك ومديرة مركز دراسات الدخل للبيانات عبر الوطنية بلكسمبرغ): قالت إن الأرقام المستخدمة في عرضها لم تشكل إلا دخل الأسر المعيشية بعد خصم الضرائب والتحويلات. غير أن معامل جيني لم يكن إلا أحد المؤشرات المحتملة. ورغم أن بيانات المركز تركز على الدخل، فإن بعض مجموعات البيانات شملت أيضاً مؤشرات للاستهلاك أو الأصول أو الدين.

تنظيم الأعمال (A/C.2/69/L.1)

٤٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى الوثيقة A/C.2/69/L.1 فيما يتعلق بإحالة بنود البرنامج إلى اللجنة.

٤٣ - السيدة دي لورينتيس (أمينة اللجنة): أعلنت عن تعديلات مدخلة على برنامج عمل اللجنة وردت في الوثيقة A/C.2/69/L.1، شملت إلغاء الاجتماع المشترك للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع مشروع ''لينك'' التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

المناقشة العامة

٤٤ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ستعمل على نحو بنّاء من أجل إثراء وتعميق المناقشات الدائرة في المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، والدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقده في بيرو في كانون الأول/ديسمبر، واللقاء الاجتماعي التحضيري لمؤتمر

الأطراف في فترويلا الذي سيسبقه. وقال إن من الأهمية أيضاً بمكان أن تواصَل عمليات المتابعة فيما يتعلق بالديون السيادية والمؤتمر الدولي الثالث المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، لا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٤٥ - ومضى يقول إن من المنتَظَر أن يقوم المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتقديم الدعم لكل من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والوسائل الفعالة لتحقيق تلك الغاية.

٤٦ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر تأكيد ضرورة اتباع نهج متسق في التعامل مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يعزز الالتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة. وينبغي أن يسهم في العملية كل من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والمداولات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية، وآلية يجري إنشاؤها لتيسير التكنولوجيا. وينبغي أن تلتزم الخطة التزاماً كاملاً بمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي ألا يعاد التفاوض بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وإنما أن يُحفَظ التقرير في مجمله ليكون بمثابة الأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله يجب أن يظل هدفاً محورياً شاملاً، أخذاً في الاعتبار أن هذه ظاهرة متعددة الأبعاد؛ وينبغي أن تعزز الخطة الجديدة التزام المجتمع الدولي بإنهاء الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. فهي تدعو إلى إرساء مرحلة جديدة من التعاون الدولي من خلال إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية قائمة على الغايات المحددة كماً وزمناً الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تتناول الشراكة الجديدة توفير ما يكفي من الموارد المالية للبلدان النامية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويجب أن يظل التعاون بين الشمال والجنوب في صميم هذه الشراكة، وسيصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمثابة جهود تكميلية مفيدة.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن التكنولوجيا هي قوة الدفع الأهم للتنمية المستدامة. وينبغي أن تسفر الدورة الحالية عن نتيجة فيما يتعلق بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا وبالمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/312) وموجز وقائع الجلسة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي قدمه رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة ((A/68/588.

٤٩ - واسترسل قائلاً إنه نظراً لأن إدارة الديون السيادية ما زالت مسألة بالغة الأهمية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، فإن الفريق يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ بشأن وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وهو سيعمل مع الشركاء من أجل تحقيق هذه الغاية، بهدف زيادة الكفاءة والاستقرار والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالنظام المالي الدولي وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً للظروف والأولويات الوطنية.

٥٠ - وأردف يقول إن الآثار والأضرار الناجمة عن تغير المناخ يجب أن توضع في بؤرة الاهتمام، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. وثمة أهمية بالغة للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر ليما المعني بتغير المناخ لدى إعداد خريطة طريق للتوصل إلى اتفاق في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ

لعام ٢٠١٥، بشأن إبرام صك ملزم قانوناً يحترم مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، احتراماً كاملاً.

٥١ - وأشار إلى ضرورة توافر آلية عالمية للتنفيذ لتحقيق الإجراءات الواردة في ''مسار ساموا''. وينبغي أن تشمل خطة العمل المصوغة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في تشرين الثاني/نوفمبر نهجاً شاملاً إزاء التحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية. وينبغي مضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا. وفي سياق برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ينبغي أن تُدرَس بعناية معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بهدف تيسير المرحلة الانتقالية. ويجب وقف انتشار الأمراض، مثل تفشي فيروس الإيبولا مؤخراً، ويجب توفير مساعدات متواصلة إلى المناطق المتضررة.

٥٢ - وأكد على وجوب اتخاذ تدابير لإنهاء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك الشعب السوري في الجولان السوري المحتل. وقال إن المجموعة ترفض جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد، ولا سيما على كوبا والسودان وإيران وسورية.

٥٣ - السيدة يونغ (بليز): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقالت إن الارتفاع النسبي في النشاط الاقتصادي خلال العام الماضي تجسَّد في التحولات القطاعية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي. وشهدت بعض الدول الأعضاء انتعاشاً في مجالي السياحة والزراعة، كان له فوائد عرضية إيجابية على قطاعات التوزيع والخدمات المالية والعقارات والنقل. وبالرغم مما شهده النشاط الاقتصادي من تحسن عام، فقد ظلت المنطقة مع ذلك تشهد مستويات مرتفعة من البطالة وزيادة المديونية. وتفاقمت تلك التحديات بسبب حساسية اقتصادات منطقة البحر الكاريبي تجاه أسواق المنبع خارج المنطقة، وبسبب ضعف المنطقة أمام الكوارث الطبيعية والآثار الناجمة عن تغير المناخ، واعتمادها على الواردات للأغذية والوقود.

٥٤ - وقالت إن الجماعة الكاريبية ترحب بالاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والتي تعكس التزاماً قوياً باتباع نهج شامل للجميع موجه إلى مصلحة الناس إزاء تحقيق التنمية، يشمل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جوهره، كما تعترف بضرورة استيعاب الاختلافات القائمة بين البلدان في خطة التنمية الجديدة.

٥٥ - وأضافت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة تواجه تحديات فريدة قائمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، لذلك ستمثل خطة تلك الدول أحد العناصر البالغة الأهمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمثل مسار ساموا أحد المدخلات الأساسية اللازمة لصياغة الخطة بأسلوب يعالج التحديات الفريدة المتعلقة بالتمويل الميسر من أجل التنمية، وتخفيف عبء الديون، والقضاء على الفقر، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ودعت المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى أن يعطي الأولوية للمسائل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يكفل المتابعة والرصد اللازمين لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/9)، واستراتيجية موريشيوس المتعلقة بمواصلة تنفيذه (A/CONF.207/11)، ومسار ساموا. ويعد أي جهد أقل من ذلك تقصيراً في أداء الواجب تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٦ - وقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تجسد مدى الترابط بين تغير المناخ والتنمية المستدامة. وتكرر الجماعة الكاريبية تأكيد دعمها للتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥. فالآثار الضارة لتغير المناخ، التي بدأنا نشعر ببعضها بالفعل، ستقوض جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بصورة كبيرة. وبالتالي، يجب التعامل مع تغير المناخ على نحو يتناسب مع ما يشكله من خطر شديد. وفي هذا الصدد، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تمخُّض مؤتمر تغير المناخ في ليما عن نتيجة مثمرة، وترحب بالمبادرات التي أطلقت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٤ الذي دعا الأمين العام إلى عقده. وثمة مكون أساسي كذلك لجدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ هو مسألة التمويل ورسملة صندوق المناخ الأخضر. ورغم الشعور بالامتنان للمبلغ الذي جرى التعهد به لصالح الصندوق في مؤتمر القمة المتعلق بالمناخ المعقود مؤخراً وقدره حوالي ١,٥ بليون دولار، فإن الجماعة الكاريبية تود مع ذلك أن تؤكد أن المبلغ المستهدف لإجمالي التعهدات يتراوح بين ١٠ بلايين و ١٥ بليون دولار وأن آخر موعد لإتمام عملية تعبئة الموارد هو تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥. ومن الأهمية البالغة بمكان بالنسبة لصندوق المناخ الأخضر أن يسهل على البلدان المهتمة الوصول إليه.

٥٧ - وأضافت قائلة إن مناقشة مسألة التمويل في سياق تغير المناخ، من نواح كثيرة، تعكس المسألة الأكبر المتمثلة في تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالتمويل من أجل التنمية هو الدعامة الرئيسية للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، يعدّ حشد الموارد المالية من أجل التنمية واستخدامها على نحو فعال ذا أهمية بالغة من أجل تنفيذ الخطة الجديدة. ويجب تجهيز إطار جديد للتنمية المستدامة فيما بعد عام ٢٠١٥ يسير بالتوازي مع إنشاء آليات أضخم وأكثر كفاءة للتمويل حتى يتسنى التعامل مع المشهد المالي المتغير.

٥٨ - وقالت إن الجماعة الكاريبية تود التأكيد على مسألة القدرة على تحمل الدين الخارجي. فإن كثرة من دول الجماعة الكاريبية، بعد أن أصبحت ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لم يعد لديها فرص للحصول على تمويل بشروط ميسرة. وبالنظر إلى التحديات الفريدة التي تواجهها والمخاطر التي تتعرض لها بوصفها جزراً صغيرة، التزمت دول كثيرة بقدر لا يستهان به من الديون لتمويل قدرتها على الصمود أمام تلك التحديات والمخاطر، مما أسفر عن ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتبعاً لذلك، يُحَث المجتمع الدولي على إعادة النظر في المقاييس المقررة لتحديد إمكانية الحصول على التمويل، وعلى تضمين مؤشر لدرجة الضعف لكفالة توافر فرص الحصول على تمويل دون عائق لمن هم في أمس الحاجة إليه. وأكدت من جديد تأييد الجماعة الكاريبية لوضع إطار قانوني متعدد الأطراف في توقيت مناسب لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٥٩ - وذكرت أن اللجنة ستنظر مرة أخرى أثناء الدورة الحالية في التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي، التي اعتُرِف بها بوصفها منطقة ذات تنوع بيولوجي فريد ونظام إيكولوجي هش للغاية في قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٦٧.

٦٠ - السيد كالفو كالفو (كوستاريكا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن العالم ما زال يواجه صعوبات متصلة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وإن الفقر واللامساواة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة يجب أن تعالج من أجل مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية

الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل، في تحقيق التنمية المستدامة.

٦١ - ومضى يقول إنه لم يبق سوى بضعة أشهر، فيجب التعجيل بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاستفادة من هذه التجربة للعمل على وضع اللمسات الأخيرة على أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يشكل تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الأساس الذي يُستَنَد إليه في إدراج تلك الأهداف في خطة التنمية الجديدة، وينبغي ألا يعاد فتحه أو إعادة التفاوض بشأنه.

٦٢ - واستطرد قائلاً إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى ينبغي أن يذهب إلى ما هو أبعد من المناقشة الأكاديمية حتى يقدم توصيات وتوجيهات في مجال السياسات العامة تسترشد بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلط الضوء على أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، فأشار إلى وجوب تعزيز التعاون بين المنتدى واللجان الإقليمية للأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الأخرى ذات الصلة. وتؤكد الجماعة من جديد الطابع الحكومي الدولي للمفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع الاعتراف بالمساهمات الهامة المقدمة من الجماعات الرئيسية والحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

٦٣ - وقال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية، استناداً إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، كما تؤيد إدماج جميع المسائل التي سيجري إثارتها من خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٥. وستسهم الجماعة في البعد الإقليمي لتلك العملية أثناء الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي الثالث المقرر في آذار/مارس ٢٠١٥. ولئن استلزم أي تمويل فعال لاستراتيجية التنمية المستدامة تعبئة الموارد المالية الجديدة والإضافية، العامة والخاصة، المحلية والدولية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً عن طريق زيادة التمويل وإدامته لأغراض التنمية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن الخيارات التمويلية التي اقترحها الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر من أجل التنمية خيارات طوعية وتكميلية في طابعها وينبغي ألا تحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية وألا تؤثر سلباً على مستوى تلك المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٤ - وذكر أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، الحالية والمستقبلة على حد سواء، يجب أن ترتبط بشراكة عالمية قوية وحقيقية من أجل التنمية وبوسائل فعالة للتنفيذ مؤلفة من مزيج من الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، فضلاً عن بناء القدرات. ويجب أن يكون التنفيذ مدعوماً بإجراءات ملموسة من جانب البلدان المتقدمة النمو، بسبل من بينها إقرار مستهدفات مالية محددة كماً وزمنياً إلى جانب تلك المقررة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وللنطاق العام لخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٦٥ - ومضى يقول إن التعاون الدولي يجب أن يأخذ في الاعتبار مختلف مراحل التنمية والأولويات والظروف والقدرات القائمة في البلدان النامية، فضلاً عن الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية. وتعدّ تهيئة بيئة دولية مؤاتية لدعم الجهود الوطنية هي السبيل الأمثل لتحقيق هدف القضاء على الفقر. وحيث إن التعاون في مجال التكنولوجيا يشكّل الدعامة الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، يجب على المجتمع الدولي أن يبدأ العمل على وضع آلية فعالة لتحسين تدفق المعارف والقدرات والموارد

ومقاصدها المنشودة. وقد تجلت نقاط للتوافق في الآراء بشأن سبيل المضي قدماً في التوصيات المنبثقة عن الحوارات المنظمة بشأن الترتيبات المحتملة لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا.

٦٦ - وقال إنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز من خلال برامج تخفيف عبء الديون لفائدة البلدان الفقيرة، بسبل من بينها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، يلزم القيام بالمزيد من العمل الفعال للتصدي للأنشطة التي يغلب عليها طابع المضاربة المسماة ''الصناديق الانتهازية'' التي تشكل خطراً على جميع عمليات إعادة هيكلة الديون في المستقبل. وترحب الجماعة لذلك باتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨ من أجل إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية يزيد من كفاءة النظام المالي الدولي واستقراره وشفافيته وإمكانية التنبؤ به.

٦٧ - وأشار أيضاً إلى وجوب تعزيز الشفافية والإشراف والتنظيم والحكم الرشيد في النظام المالي الدولي، لا سيما وكالات التصنيف الائتماني وآلياته، لكفالة الاستقرار الدولي. وينبغي تحسين التنافس فيما بين هذه الوكالات وتطوير أدوات بديلة لقياس جودة الائتمان والخدمات والمنتجات المالية؛ وتنويع الأسواق وتوسيعها؛ وبناء القدرات الوطنية.

٦٨ - وقال إن الجماعة ترحب بمسار ساموا، وهي الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية الذي شارك فيه العديد من البلدان الأعضاء في الجماعة مشاركة فعالة. وستدعم الجماعة بفعالية العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، ووضع خطة عمل شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل.

٦٩ - وأشار إلى وجوب احترام جميع الأنشطة المضطلع بها في إطار أي شراكة عالمية للتنمية المستدامة للطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأولويات البرنامجية لفترة السنتين. وينبغي أيضاً أن تحترم أي شراكات تُبرَم الأولويات المقررة على الصعد الوطنية وأن تخضع لرغبات الدول الأعضاء. واعترف بمساهمة القطاع الخاص ودوره المكمل في تمويل التنمية المستدامة، فأكد أن مشاركة القطاع الخاص في الشراكات يجب ألا تحل محل التزامات البلدان المتقدمة النمو بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٠ - وقال إن الجماعة تعرب عن تأييدها لجميع المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى القضاء على الجوع؛ وتحسين التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة؛ وضمان الحق في غذاء كاف للجميع؛ وتمكين المرأة؛ وإيلاء الأولوية للزراعة الأسرية؛ وضمان تمتُّع النظم الغذائية الإقليمية بالقدرة على الاستدامة والصمود في مواجهة الأزمات. وحث الدول الأعضاء على دعم المفاوضات الرسمية المتعددة الأطراف التي ستعقب مؤتمر القمة الأخير المعني بتغير المناخ، فأعرب عن الأمل في أن يشكل التقدم المحرز في مجالات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والتمويل ونقل التكنولوجيا أساساً يقوم عليه اتفاق ملزم قانوناً يمكن وضعه في صيغته النهائية في باريس في عام ٢٠١٥. وثمة أهمية بالغة أيضاً للمساهمة في صندوق المناخ الأخضر ولضمان قدرة البلدان الأضعف في العالم على الاستفادة منه مباشرة. وقال إن الجماعة تتطلع أيضاً إلى إجراء مناقشة بناءة في اللقاء الاجتماعي في فترويلا الذي سيسبق المؤتمر في ليما. وأخيراً، تؤيد الجماعة اقتراح إكوادور باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦.

٧١ - السيد بيركايا (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن العالم بلغ نقطة حرجة يجب

عندها أن تحدث تحولات عالمية حتى يتسنى تحقيق الرخاء المستدام والمنصف. وتكمن التنمية المستدامة في صميم هذه الجهود.

٧٢ - وأردف قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترحب باعتماد اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والذي ينبغي أن يكون الأساس الرئيسي لإدماج تلك الأهداف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - ومضى يقول إن الرابطة ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنها في الواقع واحدة من أفضل المناطق أداءً من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن الرابطة تتخلف عن الركب في ما يتعلق بغايات معينة، مما يعكس مشكلة عالمية واسعة الانتشار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل معالجة الثغرات القائمة، ركزت الرابطة على خمسة مجالات رئيسية هي: أنشطة الدعوة والترابط؛ والمعرفة؛ والموارد؛ والخبرة؛ والتعاون الإقليمي والمنافع العامة الإقليمية، حسبما هو مذكور في الإعلان المشترك المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي خريطة طريق الرابطة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٤ - ومضى يقول إن القضاء على الفقر يجب أن يكون الهدف الأسمى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهو شرط أساسي للنمو الاقتصادي المستدام والشامل، ولا سيما في البلدان النامية، وسيساعد على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويجب أن تكون الخطة قادرة على إحداث تغيير تحوُّلي وعلى التصدي للتحديات العالمية، بما يشمل عمل إصلاحات هيكلية عالمية من شأنها أن تزيل العقبات القائمة في سبيل التنمية وتكفل تهيئة بيئة دولية منصفة وملائمة لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب على أي خطة للتنمية التحوُّلية أن تجسد فعلياً رؤية جماعية للبشرية للتقدم والتعايش دون تدمير كوكب الأرض.

٧٥ - واسترسل قائلاً إن الرابطة تلاحظ مع الارتياح أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية ذكر التكنولوجيا بوصفها وسيلة أساسية للتنفيذ. وهي ترحب بالتوصيات التي أسفرت عنها الحوارات المنظمة التي أجريت لبحث ترتيبات محتملة لإنشاء آلية تيسيرية لتطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها.

٧٦ - وقال إن توافق آراء مونتيري رغم أنه ما زال يشكل نقطة مرجعية صحيحة لوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فقد توجد فرص أخرى لتحديد الموارد المالية المتاحة ولوضع استراتيجية لإنشاء إطار شامل للتمويل، والتصدي في الوقت ذاته للقضايا الهيكلية الدولية.

٧٧ - وأردف قائلاً إن الرابطة ترحب بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر القمة المتعلق بتغير المناخ لعام ٢٠١٤، وتكرر تأكيد أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في السعي إلى التوصل إلى نظام جديد في مجال المناخ في عام ٢٠١٥. وينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بدور قيادي في جهود الحد من الانبعاثات وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ.

٧٨ - ومضى يقول إن عام ٢٠١٥ بالنسبة للرابطة سيكون عاماً بالغ الأهمية، إذ يُتَوَقَّع أن تصبح الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حقيقة واقعة. وستتقيد الجماعة الاقتصادية للرابطة بمبادئ الاقتصاد المفتوح المنفتح الشامل للجميع المدفوع بحركة السوق، بما يتسق مع القواعد المتعددة الأطراف. ومنذ عام ٢٠٠٦، حافظت الرابطة على معدل نموها الاقتصادي بنسبة تزيد على ٥ في المائة. ويُنقَل ما يقرب من نصف السلع التجارية العالمية المنقولة بحراً عبر المنطقة، فبلغ بذلك مجموع حجم التجارة في أسواق الرابطة

أكثر من تريليوني دولار. والتكامل الاقتصادي لبلدان الرابطة في عام ٢٠١٥ سيتيح للرابطة أن تسهم بقدر أكبر في تحقيق الهدفين العالميين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وهما هدفان سيجري تأكيدهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن الرابطة مستعدة للقيام بمهمة الآلية الإقليمية لدعم بلدان العالم الأخرى والاتحاد معها من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب وفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

٧٩ - السيد مسوسا (ملاوي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجتمع الدولي في وضع يؤهله للشروع في عملية التفاوض الحكومية الدولية التي طال انتظارها من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحيط مجموعة الدول الأفريقية علماً مع الارتياح بأن الاقتراح الذي قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة سيكون الأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي الحفاظ على هذه الاقتراحات بالكامل، مع مراعاة المدخلات الأخرى التي اعتُرِف بها في قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨. ويجب أن يظل الحد من الفقر الهدف العام لأي خطة إنمائية تحوُّلية في المستقبل. وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال بليون شخص واقعين في شراك الفقر المدقع؛ وما زال كثيرون آخرون، من بينهم أطفال، يعانون من سوء التغذية أو يموتون من أسباب يمكن الوقاية منها. ودعا البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى تسريع التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها النهائي المحدد بعام ٢٠١٥، وإلى ضمان اشتمال خطة التنمية الجديدة على أي عمل لم يُنجَز من الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - واستطرد يقول إن التقديرات تشير، وفقاً لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى أن حوالي ٨٠٥ ملايين شخص عانوا من نقص التغذية المزمن في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ويمثل الالتزام السياسي المستمر على أعلى المستويات شرطاً أساسياً للقضاء على الجوع. واستناداً إلى منشور حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٤ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، عزز كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزاماتهم بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية.

٨١ - ومضى يقول إن القادة الأفارقة، في إعلان مالابو الذي اعتمد مؤخراً بشأن تعجيل النمو والتحول الزراعيين لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، أعادوا تأكيد التزامهم بمبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وبتعزيز التمويل الاستثماري من القطاعين العام والخاص، من أجل الزراعة، بما يشمل تخصيص ١٠ في المائة من الإنفاق العام على الزراعة. وسعى القادة أيضاً إلى تسريع النمو عن طريق مضاعفة مستويات الإنتاجية الزراعية الحالية وإدامة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي عند نسبة لا تقل عن ٦ في المائة. وتعهدوا أيضاً بمضاعفة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع الأساسية والخدمات الزراعية ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٢٥، وبالتعجيل بإنشاء منطقة التجارة القارية الحرة والانتقال إلى نظام للتعريفة الجمركية الخارجية المشتركة على مستوى القارة. وإذا ما نُفِّذ كل ذلك بنجاح، سيتوافر لدى أفريقيا ما يكفي من الغذاء لمواطنيها كافة، ولن يتعين عليها أن تنفق مبلغ ٣٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً على الواردات من المواد الغذائية. ومن شأن المبادرات الزراعية المنفَّذَة في القارة أن تزيد فرص العمل، لا سيما للشباب، وأن تسهم بالتالي في القضاء على الفقر. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية والبرامج الأخرى في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٨٢ - وذكر أن القادة الأفارقة التزموا في عام ٢٠١٤ بالتعجيل بتنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للإنتاجية، وهو محرك

لتسريع وتيرة التصنيع بما يتيح بناء وتعزيز القدرة التنافسية للقارة تدريجياً في الاقتصاد العالمي. وتؤكد المجموعة مجدداً أيضاً تأييدها لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/RES/64/222).

٨٣ - وأضاف قائلاً إن ثلثي القارة الأفريقية إما صحراء أو أراض جافة، مما يجعل المنطقة هي الأكثر تعرضاً للآثار الضارة لتغير المناخ، بالنظر إلى انخفاض قدرتها على التكيف. وعلى الرغم من أن الأرض بالغة الأهمية للزراعة وإنتاج الغذاء ويعتمد أشخاص كثيرون على الموارد الطبيعية لكسب عيشهم، فإن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأراضي الأفريقية تعاني من التدهور بدرجات متفاوتة. ويمثل الجفاف والفقر والتصحر وتدهور الأراضي تحديات تواجه العديد من البلدان الأفريقية التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وستكون لزيادة الإدارة المستدامة للأراضي وبناء القدرة على تحمل الجفاف الشديد آثارٌ إيجابية ملموسة. وفي هذا الصدد، يصبح ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم قوي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والخطة والإطار الاستراتيجيين العشرين لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، لا يقدَّر بثمن.

٨٤ - وقال إن أفريقيا ستعمل مع جميع الشركاء لكفالة نجاح اعتماد اتفاق ملزم قانوناً بشأن المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي أن يعزز اتفاق تغير المناخ نظاماً متعلق بالمناخ متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويسترشد بالعلم وبأحكام الإنصاف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي تؤدي فيها البلدان المتقدمة النمو دوراً قيادياً في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ. وتُدعَى البلدان المتقدمة النمو بالمثل إلى توفير القدر الكافي من الوسائل للتنفيذ، وتُدعى على وجه الخصوص إلى أن تفي بالتزامها بحشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً لصندوق المناخ الأخضر بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٥ - وأشار إلى ضرورة مواصلة تعزيز الأشكال القديمة للشراكات في إطار روح الهدف ٨، وتَبَنّي الأشكال الجديدة والناشئة للشراكات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وثمة أهمية حاسمة للشراكات في معالجة أسباب النزاعات وفي مكافحة الأوبئة الفتاكة، مثل فيروس الإيبولا الذي تفشى في الآونة الأخيرة، والذي أثر بالفعل تأثيراً سلبياً على بعض الاقتصادات الأفريقية. وينبغي أن تسهم اللجنة في إيجاد حلول لهذه التحديات، بما في ذلك المسألة الشائكة المتمثلة في إعادة هيكلة الديون السيادية.

٨٦ - السيدة موزيس (ناورو): تكلمت بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن بالرغم من الأهمية المحورية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من الأهمية بمكان أن تراعَى العمليات الأخرى لما بعد عام ٢٠١٥، مثل إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والمفاوضات المتعلقة باتفاق المناخ لعام ٢٠١٥. ويجب أن تشكل متابعة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً من هذه العمليات.

٨٧ - وأضافت قائلة إن مسار ساموا وإعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة لعام ٢٠١٤، قد حثّا المجتمع الدولي على إدراج أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة في إعلانهم على أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تواصل الاعتراف بأوجه الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تدفع قدماً بأولويات تلك الدول في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي تهيئة بيئة مواتية على الصعيد العالمي تشمل الأبعاد الوطنية والإقليمية، بما يشمل نظاماً نشطاً للمتابعة بغرض تعزيز المساءلة على جميع المستويات، وضمان التحليل الآني لتنفيذ برنامج عمل

بربادوس، واستراتيجية موريشيوس المتعلقة بمواصلة تنفيذه، ومسار ساموا.

٨٨ - ومضت تقول إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تعمم جهود التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع إدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاعتراف بالروابط القائمة فيما بينها، حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا إعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى وضع اتفاق عالمي يعكس الإرادة السياسية الجماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض دعم تنميتها المستدامة من خلال بناء القدرة على التحمل، وزيادة القدرة التنافسية، وتوسيع نطاق تدفقات الأموال اللازمة لتمويل التنمية المستدامة. ويجب أن تتولى الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة للمحيطات والبحار، بما يتيح لها الاستفادة بشكل ملائم من الاقتصادات القائمة على المحيطات دون تحميلها مسؤولية مفرطة من حيث الحفظ والإدارة. أما الثغرات الكبيرة التي ظلت باقية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس فينبغي معالجتها لدى تنفيذ مسار ساموا.

٨٩ - وأشارت إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خاصة في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك دعا الإعلان إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، وإلى بناء القدرات وتطوير التكنولوجيات المناسبة ونقلها. وتُحَث جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز مؤسساتها الوطنية بما يمكِّن هذه الأخيرة من أن تصبح وكالات منفذة. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها ثروة من الثقافات والمعارف التقليدية الأصلية، وهي من العوامل الدافعة والتمكينية لتحقيق التنمية المستدامة، فقد دعا الإعلان إلى إنشاء آليات وطنية وإقليمية ودولية بهدف تعزيز وحماية التراث الثقافي وممارسات الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية. وأكدت من جديد ضرورة تقديم معاملة خاصة وتفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الاتفاقات التجارية والاقتصادية، بما يشمل توسيع نطاق الأفضليات التجارية وزيادة المرونة في قواعد المنشأ.

٩٠ - واستطردت تقول إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يؤكد الأهمية الحاسمة للتصدي لتغير المناخ. فإن ارتفاع مستوى البحر وغيره من الآثار السلبية لتغير المناخ ينطوي على مخاطر جمة على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بسبل من بينها ضياع الأراضي. وحتى يتسنى ضمان بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، يشدد التحالف على ضرورة أن تكون الوثيقة الختامية للعملية التي شُرِع فيها في إطار منهاج ديربان للعمل المعزز بمثابة بروتوكول بموجب الاتفاقية، ويجب أن تكون ملزمة قانوناً وسارية على جميع الأطراف، على أن تُعتَمَد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ . وينبغي لها أن تعزز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والملزم قانوناً، وأن تستند إلى العلم وإلى مبادئ الاتفاقية الإطارية، وأن تكفل بقاء جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحث التحالف جميع الأطراف على العمل بحس عال من العجلة والتصميم نحو التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة وشاملة ومجدية.

٩١ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والبلدان المرشحة للانضمام إليه ألبانيا وآيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجورجيا، فأعرب عن الأمل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع خطة واحدة عامة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تكون عالمية شاملة قادرة على إحداث تغيير تحوُّلي وتكفل اتباع نهج قائم على الحقوق. وينبغي أن يشمل العمل المضطلع به لتحقيق الخطة الجهود المتعلقة بالمرحلة النهائية من عملية الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن أهداف التنمية المستدامة المقترحة تطرح خطة عالمية طموحة من أجل التنمية المستدامة من شأنها أن تحقق التكامل بين أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متوازنة. وسيقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كل الدعم للعمل المقبل وسيساهمون فيه، وسيشاركون في المناقشة المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل، حتى تصبح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حقيقة واقعة.

٩٢ - وأضاف قائلاً إن العملية الحكومية الدولية، حسبما اتفق عليها في قرار الجمعية العامة ٦/٦٨ الذي يدعو إلى انعقاد مؤتمر القمة لعام ٢٠١٥، يجب أن تشمل مدخلات من جميع الأطراف المعنية، بما يشمل المجتمع المدني، والمؤسسات العلمية ومؤسسات المعرفة، والبرلمانات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص. ويعدّ تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أحد المدخلات البالغة الأهمية اللازمة للمناقشة المتعلقة بالشراكة العالمية. ويعترف التقرير بأن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يوفران الإطار المفاهيمي لتعبئة الموارد واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل التنمية المستدامة. وسيجري تجميع كل التقارير والمدخلات في تقرير يقدمه الأمين العام.

٩٣ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، قال إن التحدي العالمي يتمثل في وضع جميع الاقتصادات على طريق تخفيض الانبعاثات والتنمية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وفي الاستفادة من الإجراءات المتخذة في مجال المناخ كأداة محفزة للتنمية المستدامة. ويجب مواصلة الجهود في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ بما يفضي إلى اعتماد اتفاق واحد عالمي شامل ملزم قانوناً يسري على جميع الأطراف، بهدف الحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وينبغي أيضاً أن تعترف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتغيرات التي طرأت على طبيعة بعض التحديات العالمية وحجمها مثل الهجرة، وعلى أسباب هذه التحديات وآثارها، وقدرات كل بلد من البلدان على التصدي لها. ويعترف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالحالة والاحتياجات والشواغل الخاصة بالبلدان الأضعف في مواجهة المخاطر. ويجب تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة في تنفيذها لبرنامج عمل إسطنبول، ومسار ساموا، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

٩٤ - وقال إن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة لهما أهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان، وبالتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونتائج مؤتمرات استعراضهما، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٩٥ - ومضى يقول إن اللجنة الثانية ينبغي أن تبذل كل جهد ممكن لتفادي ازدواجية أو استباق الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في عمليات حكومية دولية متوازية. والطريقة المثلى لضمان ذلك ستكون عن طريق اقتراح تحديثات إجرائية للقرارات المتعلقة بالمسائل المقرر تناولها من حيث المضمون في سياق العمليات الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يأملون أيضاً في أن تستمر اللجنة الثانية، أثناء الدورة الحالية،

في تحسين أساليب عملها عن طريق دمج أفضل الممارسات التي ظهرت منذ صدور آخر قرار رسمي في هذا الشأن.

٩٦ - السيد زينسو (بنن): تحدث باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن العالم وهو يتعافى من الآثار المدمرة للأزمة الدولية المالية والغذائية وفي مجال الطاقة، هناك أيضاً عدد من أقل البلدان نمواً يعكف على مكافحة فيروس الإيبولا، ولا سيما ليبريا وغينيا وسيراليون. وقد تجاوز الأثر الناجم على الصحة العامة والاقتصادات قدرة الحكومة على التصدي له، وأصبح يشكل خطراً كبيراً على جميع البلدان المجاورة. وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مالي وعيني وتقني على وجه العجل لوقف وباء الإيبولا. ونظراً لضعف أقل البلدان نمواً في مواجهة مثل هذه التحديات الجديدة، فإن وفده يدعو الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية على نطاق المنظومة للتصدي لحالات الصحة العامة الطارئة، ويطلب إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعدّ ورقة مفاهيمية عن الموضوع.

٩٧ - واستطرد قائلاً إن أقل البلدان نمواً تتحمل أقل مسؤولية عن تغير المناخ. ومع ذلك، وبالرغم من كثرة ما تتعرض له من مخاطر وقلة إمكانياتها، كثيراً ما تُتَجاهل احتياجاتها الخاصة في سياق البحث عن حلول واستجابات في مجال السياسة العامة على الصعيد الدولي. ويجب أن يتفق المجتمع الدولي على هدف طموح وحذر بشأن خفض الانبعاثات ووسائل طموحة للتكيف مع تغير المناخ. وينبغي أيضاً أن يشمل اتفاق ما بعد عام ٢٠١٢ التزامات ملزمة قانوناً من أجل خدمة احتياجات أقل البلدان نمواً في التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما الدول الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة. وينبغي أن يكون تمويل أنشطة التكيف مكملاً لالتزام المساعدة الإنمائية الرسمية المعتادة بتخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. ويجب ضمان قدرة أقل البلدان نمواً على الحصول على التكنولوجيات والخبرات الملائمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشروط ميسورة.

٩٨ - واستطرد يقول إنه بالرغم من تواضع الانتعاش في النشاط الاقتصادي، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، توسعت قلة من أقل البلدان نمواً بنسبة ٧ في المائة أو أكثر، وهو الهدف المحدد في برنامج عمل اسطنبول. ووفقاً لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية، يُتَوَقَّع أن تتوسع أقل البلدان نمواً بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٤؛ إلا أن الفقر ما زال متفشياً، حيث يعيش نصف السكان المقيمين في أقل البلدان نمواً على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

٩٩ - وأردف قائلاً إن التقدم المحرز في تحسين الإدارة في مجالات السياسة والاقتصاد والشركات في كثرة من أقل البلدان نمواً ما زال هشاً وكثيراً ما يتعرض لانتكاسات مؤقتة. وما زالت أقل البلدان نمواً ممثلة تمثيلاً أقل من غيرها في هياكل الحوكمة العالمية، وهي مسألة يتعين معالجتها. وسلط الضوء على ضرورة حشد المزيد من وسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، فأعرب عن القلق من أن المساعدة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية انخفضت بنسبة ٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تنخفض المعونة البرنامجية القطرية بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ويجب أن يفي الشركاء في التنمية بما عليهم من التزامات قائمة من المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يعملوا على تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. ولكن حتى ذلك ليس كافياً؛ وسيتعين وضع خطة للمساعدة الإنمائية الرسمية زائداً مخصصات إضافية.

١٠٠ - وذكر أن تصدير السلع والخدمات من أقل البلدان نمواً بلغ ما مجموعه ٢٣٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢، بزيادة نسبتها ٠,٧ في المائة فقط عما كان عليه في عام ٢٠١١. ويجب بالتالي أن تحسِّن البلدان المتقدمة ما لديها من نطاق للإعفاءات من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص لأي منتجات منشؤها أقل البلدان نمواً، حتى يتسنى لهذه الأخيرة أن تتمكن من الوصول إلى السوق بنسبة ١٠٠ في المائة. وينبغي أيضاً توفير المزيد من موارد المعونة مقابل التجارة لهذه البلدان من أجل القضاء على الاختناقات في الإنتاج والتوريد.

١٠١ - وقال إن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون رغم أنها أداة تستحق الترحيب، فإن الحل الحقيقي يكمن في شطب الديون وتسويات الديون وتجميد الديون. ويجب أن يُشطَب فوراً المبلغ الكامل لديون أقل البلدان نمواً الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية في المستقبل قائمة على المِنَح للحيلولة دون تكرار مشكلة عدم القدرة على تحمُّل الديون. وثمة أهمية بالغة أيضاً لتوافر سبل الحصول على الموارد اللازمة لاستثمارات الهياكل الأساسية والتنمية بشروط ميسرة وغير ميسرة. ويتيح برنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً فرصة لإقامة شراكات جديدة.

١٠٢ - وأكد ضرورة توافر سبل الحصول على الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات الميسورة المراعية للبيئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤيد مجموعة أقل البلدان نمواً تأييداً حاراً إنشاء مصرف للتكنولوجيا، ليساعد على إحداث تحول في اقتصاداتها من خلال التقدم التكنولوجي السريع، وإنشاء آلية لتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وتعد مبادرة ''CONNEX'' لتعزيز المساعدة اللازمة لمفاوضات العقود المعقدة من العوامل المكمّلة البالغة الأهمية لأي آلية من هذا القبيل، وهي مبادرة كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين اقترحتها في المؤتمر الوزاري المتعلق بالشراكات الجديدة من أجل تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً الذي عقد في كوتونو.

١٠٣ - وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية يجب أن يحدد أوجه القصور في تحقيق توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وأن يتوصل إلى توصيات عملية لاتخاذ إجراءات حاسمة. وأضاف أن الوقت قد حان أيضاً لاستعراض الأداء السابق في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ويجب أن يتخذ قرار رسمي بشأن استعراض منتصف المدة لذلك البرنامج خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.